

المملكة المغربية



خطاب السيد محمد بوسعيد
وزير الاقتصاد والمالية

أمام مجلسي البرلمان
بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2016

الرباط، الثلاثاء 06 محرم 1437 الموافق لـ 20 أكتوبر 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

يُشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقرين لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2016.

وبداية، لا بد أن نهني أنفسنا جميعاً، بالجو الذي مر فيه المسلسل الانتخابي الذي نظّمته بلادنا، وتُوج يوم 2 أكتوبر بانتخاب مجلس المستشارين في صيغته الجديدة. وأغتنم هذه الفرصة لأقدم التهاني لأعضاء مجلس المستشارين ولرؤساء المجالس الجهوية، والمحلية، وكافة المنتخبين، على الثقة التي حظوا بها، مع متمنياتني لهم بالتوفيق في مهامهم.

وكما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، فالانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي البداية الحقيقية لمسار طويل ينطلق من إقامة المؤسسات وإضفاء الشرعية عليها.

بل أكثر من ذلك، فتمثيل المواطنين أمانة عظيمة، وهي مسؤولية وطنية تقتضي من الجميع الإرتفاع إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا. كما دعا جلالته إلى اعتماد التوافق الإيجابي، في كل القضايا الكبرى للأمة، لأن الوطن يجب أن يظل فوق الجميع.

ولعل أهم الرهانات التي تنتظرنا، هي تفعيل الهوية باعتبارها مرتكزا للوحدة الوطنية والترايبية، وتحقيق التضامن والتوازن والتكامل بين كل جهات المملكة، وفي مقدمتها أقاليمنا الجنوبية العزيزة، خاصة والمغرب قاطبة يستعد لتخليد الذكرى 40 للمسيرة الخضراء المظفرة التي مكنتنا من توطيد وحدتنا الوطنية، واسترجاع أراضينا.

وإذا كانت المشاركة المكثفة لأبناء هذه الأقاليم، في الانتخابات الأخيرة، تؤكد بالملمس تشبثهم بالوحدة الترابية لبلدهم، فهذا يضعنا جميعا حكومة وبرلمانا ونقابات ومنتخبين جهويين وإقليميين ومحليين ومجتمع مدني، أمام رهان مواصلة اليقظة والتعبئة من أجل استباق مناورات الخصوم التي تستهدف وحدتنا الترابية، والعمل على استثمار تطور نموذجنا الديمقراطي والتنمية، من أجل تعزيز صورة بلدنا ومكانته على الساحة الدولية، والدفاع عن مصالحه العليا وقضاياها العادلة، وفي مقدمتها مقترح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية الذي أكد مجلس الأمن وكبرى الدول على جديته ومصداقيته.

فقد قدمت بلادنا وتقدم نموذجا فريدا في المنطقة من خلال اعتماد نهج الإصلاحات، تحت قيادة ملكية رشيدة، في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. وقد أبانت كل هذه الإصلاحات، التي تعتمد التشخيص الموضوعي للواقع وخدمة المواطن بالدرجة الأولى، عن نجاعتها في مواجهة كل المخاطر، سواء كانت في صورة معضلات اجتماعية مثل الفقر والهشاشة والأمية، أو كانت في شكل تحديات اقتصادية من خلال تقوية مناعة الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، أو من خلال تحصين الوطن والمواطنين ضد كل المؤامرات التي تستهدف المس بأمنهم وعقيدتهم وهويتهم.

ولابد هنا من التنويه ببقظة وتعبئة كل القوى الأمنية، وتدخلاتها الاستباقية في مواجهة خلايا التطرف والإرهاب، وتفانيها في توفير الأمن للوطن والمواطنين.

إلا أنه، وبالرغم ما حققته بلادنا من إنجازات، فلا زالت تعترض تقدمها مجموعة من العوائق والتحديات، وأخص بالذكر أهم قضية بعد الوحدة الترابية، أي قضية التعليم والتكوين.

فإصلاح التعليم كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش، يُعد عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي، وضمانة لتحسين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق.

وبالإضافة لهذه الملفات الكبرى، هناك قضايا لا تقل أهمية، وفي مقدمتها تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، ومحاربة الفقر والهشاشة، وإنعاش التشغيل بالنسبة للشباب، والاستجابة لتطلعات المقاولين، وتنزيل القوانين التنظيمية وإقامة المؤسسات الدستورية.

السيدان الرئيسان؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

لقد جرت العادة في مثل هذه المناسبة السنوية أن نقف عند ما تحقق وما لم يتحقق في السنة المنتهية، بكل موضوعية ومسؤولية، كمنطلق لتعليل ما نخطط له ونرسمه للسنة الموالية. غير أن الطابع الخاص لهذه السنة باعتبارها سنة ختم الولاية، يُلزمنا أخلاقياً بالتذكير، ولو بشكل مقتضب، بالتزاماتنا وبما أنجز منها حتى الآن.

وللتذكير فقد تسلمنا المسؤولية في ظل سياق سياسي خاص وظرفية اقتصادية عالمية وإقليمية مضطربة، وواجهتنا مجموعة من التحديات وفي مقدمتها استعادة التوازنات الماكرواقتصادية ووقف النزيف، وبالخصوص استعادة الثقة في اقتصادنا الوطني.

فبدون ثقة، وفي ظل التفاقم المستمر للعجز وتعميق الاستدانة، كان سيؤدي حتما إلى فقدان القرار السيادي المالي وسيؤثر سلبا على تمويل الاقتصاد الوطني، وبالتالي الحد من الاستثمار وخلق فرص الشغل.

فقد بلغ مستوى عجز كل من الميزانية والحساب الجاري لميزان الأداءات ذروته خلال سنة 2012، بنسب بلغت على التوالي 7,2% و9,5% من الناتج الداخلي الخام.

وقد تمكنا، والحمد لله بفضل الإصلاحات الهامة والمسؤولية والجريئة وبفضل الإجراءات المالية الصائبة، من وقف النزيف واستعادة التوازنات المالية، أي أننا أوفينا بما التزمنا به أمام مجلسيكم الموقرين.

وحتى نُوضح لكم باللموس، السيدات والسادة، المجهودات التي قامت بها الحكومة، وبلغة الأرقام:

فقد تم تقليص عجز الخزينة من 7,2% سنة 2012 إلى 4,9% سنة 2014، ومن المنتظر أن يتواصل هذا المنحى نهاية سنة 2015 ليبلغ 4,3%، وذلك في أفق تقليصه إلى 3,5% سنة 2016.

كما تم تقليص عجز ميزان الأداءات من 9,5% سنة 2012 إلى أقل من 2,8% هذه السنة.

وكننتيجة، لهذه المجهودات، تقلصت الوتيرة السنوية لارتفاع معدل مديونية الخزينة إلى 1,9 نقطة من الناتج الداخلي الخام في نهاية 2014 مقابل معدل ارتفاع سنوي بلغ 3,8 نقطة ما بين 2009 و2013. ومن المنتظر أن يستقر معدل المديونية خلال سنة 2015 في أقل من 64% من الناتج الداخلي الخام، على أن يتجه في منحى تنازلي ابتداء من 2016.

السيدان الرئيسان؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

من جهة أخرى، كان التحدي الثاني الذي يواجه الحكومة، هو وضع أسس نموذج تنموي متجدد يزاوج بين استغلال الهوامش المتاحة على مستوى الطلب، ودعم العرض الموجه للتصدير والمُحدث لفرص الشغل.

وفي هذا الإطار، قامت الحكومة، وبتوجيهات ملكية سامية، بإطلاق مخطط

طموح لتسريع التنمية الصناعية سيمكننا في أفق سنة 2020 من رفع مساهمة

القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من 14% إلى 23%، ومن إحداث أكثر من نصف مليون منصب شغل.

وقد تمكنا بفضل هذا المخطط الطموح، وتحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، من استقطاب استثمارات كبرى، كمشروع "بوجو ستروين"، والذي سيكون بمثابة قاطرة للمقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار شراكات مبنية على التكامل والاندماج وتطوير المناولة الصناعية، بحيث من المنتظر أن يرفع من نسبة الإدماج الصناعي للسيارات من 40% إلى 80%، وأن يشغل 1500 مهندس وتقني من الدرجة العليا.

كما عملت الحكومة على تفعيل وتسريع باقي الاستراتيجيات القطاعية، وعلى رأسها مخطط المغرب الأخضر الذي أحدث تحولاً نوعياً في تركيبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، ومكن من تحسين مستوى الأمن الغذائي للمغاربة بتغطية 70% من حاجياتهم من الحبوب و100% من اللحوم والفواكه والخضر. بالإضافة إلى استقطاب ما مجموعه 42,3 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة، والتي كان الفضل فيها لإعانات الدولة التي بلغت 15,4 مليار درهم في إطار صندوق التنمية الفلاحية.

هذا، موازاة مع اتخاذ مجموعة من التدابير لدعم الاستثمار والمقولة، ومن أهمها:

- تقليص سقف الاستثمار بالنسبة للاتفاقيات المبرمة مع الدولة من 200 إلى 100 مليون درهم، مع الإعفاء من الرسوم عند الاستيراد؛
- تمديد مدة الاعفاء بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الاستثمارات من أربع وعشرين (24) شهرا إلى ستة وثلاثين (36) شهرا، بالنسبة للمقاولات حديثة النشأة؛
- معالجة تراكم الدين الضريبي؛
- تسريع الإرجاعات الضريبية على القيمة المضافة؛
- تسريع أداء المتأخرات على الإدارات العمومية؛
- تمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من حصة 20% من الصفقات العمومية.

وحتى لا أطيل عليكم في سرد التدابير، لنذكر لغة النتائج والأرقام تتكلم مرة أخرى:

فجل المؤشرات، والحمد لله، تؤكد أننا في الطريق الصحيح، وخاصة التطور الكبير لصادرات قطاع السيارات، التي ارتفعت مساهمتها في مجموع الصادرات بعشرة نقاط خلال السبع سنوات الأخيرة، مسجلة رقم معاملات عند التصدير يفوق 40 مليار درهم نهاية سنة 2014، وزيادة بأكثر من 13% حتى متم شهر غشت الماضي، موازاة مع ارتفاع واردات سلع التجهيز بأزيد من 8% لمواكبة تطور الاستثمارات، وتحسن جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يناهز 23%.

يضاف إلى هذه المؤشرات الإيجابية، النتائج المحققة على المستوى الماكرو اقتصادي، حيث من المنتظر أن يصل النمو الاقتصادي نهاية 2015 إلى 5%، مستفيدا بالأساس من موسم فلاحى متميز بمحصول قياسي للحبوب تجاوز 115 مليون قنطار، هذا موازاة مع تراجع أسعار النفط وبروز بوادر تحسن الأنشطة

غير الفلاحية بفضل الانتعاش التدريجي لاقتصاديات منطقة الأورو، مما ساهم في تحسن توقعات الطلب الموجه لبلادنا من 3,3% سنة 2014 إلى 4,4% هذه السنة.

وكان لهذه النتائج بالغ الأثر في انخفاض معدل البطالة من 9,3% إلى 8,7%، وهو أدنى مستوى يتم تسجيله منذ سنة 2012. فضلا عن تقليص العجز التجاري بـ20%، وارتفاع صافي احتياطات الصرف إلى مستوى قياسي يناهز 214 مليار درهم أي ما يعادل تغطية 6 أشهر و13 يوما من الواردات بعد أن كانت لا تتعدى أربعة أشهر في متم سنة 2013.

وعلى المستوى الاجتماعي، عملت الحكومة على تخصيص نصف الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية، وتم توفير إمكانيات مالية هامة في إطار صندوق التماسك الاجتماعي، فاقت 4 ملايين درهم نهاية سنة 2014. وقد مكنت من تمويل برنامج راميد لتعميم التغطية الصحية للمعوزين الذي بلغ عدد المستفيدين منه حوالي 8,78 مليون معوز، واستفاد من مخصصات مالية فاقت 3 ملايين درهم بين سنتي 2014 و2015، لشراء الأدوية وتأهيل المستشفيات، موازاة مع تخصيص 500 مليون درهم لبرنامج تيسير الذي بلغ عدد المستفيدين منه ما يفوق 493 ألف أسرة و805 آلاف تلميذة وتلميذ، هذا فضلا عن تخصيص 300 مليون درهم للمبادرة الملكية "مليون محفظة"، والتي بلغ عدد المستفيدين منها ما يزيد عن 3,9 مليون تلميذة وتلميذ.

كما تم تفعيل صندوق التعويض عن فقدان الشغل، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك.

يُضاف إلى كل هذه الإنجازات، دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي فاقت استثماراتها **29 مليار درهم خلال الفترة 2005-2014**، وبلغ عدد المستفيدين منها **9,75 مليون شخص، 50%** منهم ينحدرون من العالم القروي.

كما تم في إطار نفس المبادرة إنجاز برنامج التأهيل الترابي الموجه بالأساس للنهوض بالتجهيزات الأساسية بالعالم القروي، الذي فاقت استثماراته **4,3 مليار درهم**. تُضاف إلى ذلك الاستثمارات المرصدة لبرامج الكهرباء القروية، والتزويد بالماء الصالح للشرب، والطرق القروية، التي بلغت نسبة الربط بها على التوالي **99% و94,5% و78%**، فضلا عن رفع الاستثمارات المخصصة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية من **500 مليون درهم إلى 1,3 مليار درهم**.

وفي إطار تنزيل المقتضيات الدستورية، فقد تم إخراج القوانين التنظيمية للجهات وباقي الجماعات الترابية، والقانون التنظيمي لقانون المالية.

كما حرصت الحكومة، على الدفع قدما بالإصلاحات، في إطار التشاور والحوار مع كافة الفاعلين، وخاصة إصلاح المقاصة، والإصلاح الجبائي وإصلاح التقاعد الذي أصبح أمرا مستعجلا وضرورة ملحة.

تلكم كانت المؤشرات الدالة على صواب اختياراتنا، وعلى نجاحنا في المرور من مرحلة كنا فيها على وشك فقدان قرارنا السيادي المالي والاقتصادي، إلى مرحلة أعدنا فيها التوازنات الماكرواقتصادية، وأطلقنا دينامية جديدة عززت ثقة شركائنا الوطنيين والأجانب في مؤهلاتنا، الشيء الذي ترجمه حصول بلادنا على درجة الاستثمار من لدن وكالات التنقيط الدولية، ومكنها من ولوج الأسواق المالية بشروط ميسرة وتفضيلية، وتجديد خط الوقاية والسيولة، فضلا عن إشادة المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي بنجاعة استراتيجيتنا التنموية واستقرارنا المالي.

السيد رئيس مجلس النواب؛
السيد رئيس مجلس المستشارين؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

بقدر حرص الحكومة على تقديم ما أنجزته حتى الآن، فإنها حريصة على تثبيت اختياراتها وتوطيدها لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف وعلى رأسها تحقيق ظروف العيش الكريم للمواطن المغربي. وقد حرصت الحكومة على أن يستجيب مشروع قانون المالية لسنة 2016 من خلال بلورة تصوره وصياغة مضامينه لأولويات حددناها في:

- تحقيق التحول على مستوى نموذجنا التنموي بما يضمن التأهيل التدريجي لبلادنا لدخول نادي الدول الصاعدة.
- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتسخير كل الوسائل حتى يستفيد كل المغاربة بمختلف فئاتهم وفي كل المناطق من خيرات وطنهم.
- تفعيل الإصلاحات الهيكلية.

وهكذا، فإن تحقيق ما نأمله جميعا من تحول على مستوى النموذج التنموي لبلادنا، يضعنا في نفس الوقت أمام رهان التنمية المتوازنة والمتضامنة، وضرورة البحث عن أفضل السبل حتى يستفيد كل المغاربة بمختلف فئاتهم وفي كل المناطق من خيرات وطنهم.

فقد أكد جلالة الملك في خطاب العرش بأن: " كل ما تم إنجازه، على أهميته، يبقى غير كاف لبلادنا، ما دامت هناك فئة تعاني من ظروف الحياة القاسية، وتشعر بأنها مهمشة، رغم كل الجهود المبذولة".

ومن هذ المنطلق، فبقدر حرص الحكومة على تثبيت التحول النوعي والتدريجي لنموذجنا التنموي، فهي عازمة على وضع أسس تنمية اقتصادية مُدمجة تقلص

الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتجعل من صيانة كرامة المواطن المغربي هدفا أساسيا. ويأتي في مقدمة أولويات الحكومة، تفعيل التوجيهات الملكية السامية، بتحسين أوضاع سكان المناطق البعيدة والمعزولة والتخفيف من معاناتهم.

وقد صيغت، وفق هذا المنظور، توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2016، بالاستناد إلى المرتكزات الأساسية التالية:

I. توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن، يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاول.

II. توطيد أسس نمو اقتصادي مُدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل الكريم.

III. تفعيل الجهوية وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

IV. تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة جهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية.

وانسجاما مع هذه التوجهات، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2016، مجموعة من التدابير، تُوازن بين مواصلة دعم الاستثمار العمومي والخاص والمقاول، وتوجيه اهتمام خاص للقطاعات الاجتماعية، موازاة مع تفعيل الجهوية وتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية.

السيدان الرئيسان؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

إذا كان تنويع النسيج الإنتاجي الوطني ودعم الصادرات يشكلان أحد الركائز الأساسية للتوجه الجديد نحو دعم العرض، فإن الحكومة حريصة على مواصلة دعم الطلب من خلال تخصيص **189** مليار درهم للاستثمار العمومي منها حوالي **61** مليار درهم كاستثمارات للميزانية العامة بارتفاع يناهز **13,5%** مقارنة مع سنة **2015**، ومواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال

رصد **15,5** مليار درهم لدعم غاز البوتان والمواد الغذائية الأساسية موازاة مع التحكم في التضخم في مستوى **1,7%**.

وموازاة مع ذلك، سَتُعطي الحكومة الأولوية لدعم العرض الإنتاجي للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، الموجهة للتصدير والمنتجة للثروة وفرص الشغل.

ويأتي في مقدمة الأولويات، مواصلة تفعيل المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية ودعم تموقع بلادنا على خارطة سلاسل القيمة العالمية، بما يمكن من تحقيق تحول على مستوى الطاقة التصديرية لاقتصادنا وعلى مستوى تأهيل واستيعاب القوة العاملة.

ووفق نفس المنظور، ستتم مواصلة تطوير وتسريع باقي المخططات القطاعية بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتقليص التبعية الغذائية والطاقية، وتكريس التحول البنيوي للنسيج الإنتاجي الوطني لمسايرة التحولات القطاعية العالمية. ويتعلق الأمر بالأساس بمخطط "المغرب الأخضر" حيث ستخصص له اعتمادات تفوق **11** مليار درهم أي بزيادة **1** مليار درهم مقارنة سنة 2015، ستُوجه بالأساس لمواصلة إنجاز 497 مشروعا، وإعطاء انطلاقة 85 مشروعا جديدا في إطار مشاريع الفلاحة التضامنية، موازاة مع مواصلة تفعيل البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الري.

كما سيتم العمل على مواصلة برنامج "الطاقات المتجددة"، عبر إعطاء انطلاقة أشغال تنفيذ الشطر الثاني للمركب الشمسي بورزازات (350 ميغاواط)، وتشغيل المحطة الريحية لتازة (150 ميغاواط)، واختيار الشركات المكلفة بتنفيذ مشروع ريحي مندمج بقدرة كهربائية (850 ميغاواط).

وستتم مواصلة برامج المحافظة على البيئة، وخاصة البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، والبرنامج الوطني للنفايات المنزلية، كما سيتم العمل على تسخير كل الوسائل لضمان تنظيم جيد للمؤتمر العالمي حول تغيير المناخ (COP22) الذي تتشرف بلادنا باحتضانه أواخر سنة 2016. وقد كان لقاء جلالة الملك حفظه الله بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية يوم 20 شتنبر 2015 بمدينة طنجة، مناسبة لإطلاق مبادرة "نداء طنجة من أجل عمل تضامني وقوي لفائدة المناخ"، والدعوة إلى اغتنام فرصة انعقاد مؤتمري (COP 21 وCOP22) بباريس ومراكش، لتسريع وثيرة التحول نحو اقتصاد عالمي أخضر، بشكل تنسجم معه التطلعات المشروعة للتنمية مع ضرورة استدامة الموارد والتقليص من المخاطر البيئية.

وفي إطار مواكبة هذه الاستراتيجيات، سنعطى الأولوية لتدعيم فرص وشروط الاستثمار، من خلال مواصلة دعم الاستثمار العمومي المنتج في إطار الشراكة مع القطاع الخاص، وخاصة المشاريع الكبرى للبنية التحتية، والمشاريع السياحية الكبرى، ومشاريع التنمية الحضرية المندمجة. ويندرج في هذا الإطار مواصلة برنامج الطرق السيارة عبر تعزيز الإنجازات التي بلغت **1588** كلم مفتوحة أمام حركة السير، وذلك بإنهاء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وآسفي على مسافة **143** كلم، وكذا المدار الخارجي لمدينة الرباط على مسافة **41** كلم. هذا، إضافة إلى إعطاء انطلاقة أشغال بناء المجمع المينائي الجديد "القنيطرة الأطلسي" بغلاف مالي يقدر بـ **8 ملايين درهم**، وكذا المجمع المينائي "الناظور غرب المتوسط باستثمار قدره **9,88** مليار درهم.

يضاف إلى هذه المشاريع، مواصلة أشغال بناء سدود دار خروفة بالعرائش، ومرتيل بتطوان، ومدز بصفرو، وولجة السلطان بالخميسات، وخروب بطنجة،

وقدوسة بالرشيدية، وتركا أومادي بكرسيف، وتيداس على وادي أبي رقرق.
موازاة مع إعطاء الانطلاقة لسد اكدز بإقليم زاكورة بتكلفة تبلغ حوالي **500 مليون درهم**، وسد تودغا بإقليم تنغير بغلاف مالي يقدر ب **400 مليون درهم**، إضافة إلى سد "لغيس" بإقليم الحسيمة بتكلفة تبلغ حوالي **900 مليون درهم**.

وتجدر الإشارة إلى الجهود الاستثنائية المبذول من طرف الحكومة لتسوية عمليات نزع الملكية، وتنفيذ الأحكام القضائية من خلال تخصيص حوالي **800 مليون درهم**.

وموازاة مع تعزيز الاستثمار في البنيات التحتية، سيتم العمل على توطيد التدابير المتخذة لتحسين مناخ الأعمال من خلال مراجعة ميثاق الاستثمار، وتحسين منظومة لجان البث في النزاعات الضريبية.

هذا، فضلا عن مواصلة تحديث القطاع المالي عبر تفعيل القانون البنكي والأبنك التشاركية، وتنويع الأدوات والأسواق المالية المتاحة للمستثمرين، موازاة مع مواصلة تحديث الإطار التشريعي لبورصة القيم، وللقطب المالي للدار البيضاء.

وستتم، في نفس الإطار، مواصلة دعم المقاولات ولاسيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مجموعة من التدابير الرامية إلى دعم خزينتها، وضمان ولوجها للتمويل وتعزيز تنافسيتها. هذا، فضلا عن مواصلة دعم برامج «امتياز» و«مساندة» الموجهة لدعم مشاريع تطوير وتحديث المقاولات المتوسطة والصغيرة، من خلال تقديم الدعم المالي لحوالي **600 مشروع تحديث و115 برنامج استثماري**.

وسيتم التركيز في نفس الإطار على تقوية آليات المواكبة المالية للمقاولات الصغيرة جدا، من خلال تطوير السلفات الصغرى وعروض الضمان. هذا، موازاة مع الانطلاقة الفعلية للمقتضيات المتعلقة بالمقاولات الذاتية.

كما يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2016 مجموعة من التدابير الجبائية التي تهدف بالأساس لدعم الاستثمار والمقاولات، ويعلق الأمر أساسا بـ:

1. إرساء تعريفية للأسعار النسبية بالنسبة للضريبة على الشركات، تأخذ بعين الاعتبار مستوى أرباحها. وبذلك ستم مراجعة تعريفية الضريبة على الشركات كالتالي:

- **10%** بالنسبة للشركات التي تحقق ربحا ضريبيا يساوي أو يقل عن **300.000 درهم**؛
- **20%** بالنسبة للشركات التي تحقق ربحا ضريبيا يفوق **300.000 درهم** ويساوي أو يقل عن **مليون درهم**؛
- **30%** بالنسبة للشركات التي تحقق ربحا ضريبيا يفوق **مليون درهم** ويساوي أو يقل عن **5 ملايين درهم**؛
- **31%** بالنسبة للشركات التي تحقق ربحا ضريبيا يفوق **5 ملايين درهم**.

هذا، مع الإبقاء على التعريفية المتعلقة بالقطاع البنكي.

2. تعميم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المطبقة بالنسبة للاستثمارات بهدف حذف حالات الدين الضريبي غير القابل للإرجاع، علما أن الإعفاء لمدة **36 شهرا** الممنوح للمنشآت الحديثة النشأة يبقى ساري المفعول؛

3. تقوية تنافسية قطاع الصناعة الغذائية في مواجهة القطاع غير المهيكل، عبر تمكينه من استرداد الضريبة على القيمة المضافة على العناصر الداخلة في الإنتاج ذات الأصل الفلاحي.

ووفق نفس المنظور، ستعمل الحكومة على تنويع المنافذ والأسواق من خلال مواصلة دعم المقاولات المصدرة، موازاة مع تقوية الدبلوماسية الاقتصادية، وتنويع وتقوية العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين لبلادنا، ويأتي على رأسها الاستثمار الأمثل للسياسة الرشيدة والمثمرة لجلالة الملك حفظه الله بتعزيز التعاون المنتج جنوب - جنوب وخاصة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، ودول مجلس التعاون الخليجي. هذا، فضلا عن إقامة شراكة متوازنة ومنصفة مع أوروبا، وتطوير الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتطوير آليات التعاون مع روسيا والصين والدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية.

السيدان الرئيسان؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

يتعلق المرتكز الثاني لهذا المشروع بتوطيد أسس نمو اقتصادي مُدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل الكريم.

ومن هذا المنطلق، ستُعطي الحكومة الأولوية لتفعيل التوجيهات الملكية السامية بتكثيف الجهود لمكافحة الفقر والهشاشة وسد الخصاص المسجل في المناطق البعيدة والمعزولة وخاصة بقمم الأطلس والريف، والمناطق الصحراوية والجافة والواحات، وبعوض القرى في السهول والسواحل، على مستوى البنيات التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية.

وسيُشكل مشروع قانون المالية لسنة 2016، منطلقا لتفعيل المخطط المندمج من أجل تحسين أوضاع سكان هذه المناطق، والتخفيف من معاناتهم، حيث سيتم تخصيص **50 مليار درهم** خلال الفترة 2016-2022، ستوجه لتمويل

حوالي **20800 مشروع**، تستهدف أزيد من **12 مليون مواطن** يقطنون بأكثر من **24 ألف دوار**.

وقد أعدت الحكومة بكافة قطاعاتها الوزارية، وبتنسيق مع مختلف الشركاء والفاعلين على المستوى المحلي، استراتيجية متكاملة تركز على التقائية البرامج الموجهة للعالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق البعيدة والنائية، بالاستناد إلى التراكمات والإنجازات المحققة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وباقي البرامج والاستراتيجيات القطاعية.

ووفق نفس المنظور، ستواصل الحكومة استهداف الفئات المعوزة والمهمشة، من خلال العمل على ضمان استدامة موارد صندوق التماسك الاجتماعي، بهدف توفير التمويل الضروري لتمويل نظام المساعدة الطبية "راميد"، وبرنامج تيسير، والمبادرة الملكية "مليون محفظة".

كما سيتم رفع عدد الطلبة المستفيدين من المنح الدراسية إلى **330.000** طالبة وطالب أي بزيادة حوالي **45 ألف مستفيد** بغلاف مالي يناهز **1,6 مليار درهم**، وسيتم تفعيل التغطية الصحية بالنسبة لحوالي **250.000** طالبة وطالب بكلفة إجمالية تناهز **100 مليون درهم**.

وإذا كان تحسين أوضاع سكان العالم القروي، والمناطق الصعبة والبعيدة، والأحياء الهامشية والعشوائية بضواحي المدن، واستهداف الفئات الفقيرة والمهمشة، يشكل أولوية قصوى بالنسبة للحكومة، فإن التشغيل، باعتباره من أهم مرتكزات النمو المُدمج، يوجد كذلك على رأس الأولويات.

وهنا لابد من التأكيد على أهمية النمو الاقتصادي في توفير مناصب الشغل، إذ أن التوجه نحو تسريع المجهود التصنيعي وباقي الاستراتيجيات القطاعية، وتوفير

الظروف لاستقطاب الاستثمارات الكبرى، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإدماج القطاع غير المهيكل من شأنه تحسين نسبة النمو، وبالتالي فتح آفاق جديدة في مجال خلق فرص الشغل. وتندرج هذه الخيارات كلها في صلب الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، التي تركز على مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية للتشغيل، وكذا مختلف أنواع الخصائص في مجال الشغل والفئات المستهدفة، وخاصة المرأة والشباب.

ووفق نفس المنظور، ستتم مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد التضامني، باعتباره أحد الآليات المهمة للإدماج الاجتماعي وخلق فرص الشغل، خاصة من خلال دعم التعاونيات والأنشطة المدرة للدخل.

وفي نفس الإطار، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2016، إحداث 26.000 منصب شغل أي بزيادة تقدر بـ 15,5% مقارنة مع سنة 2015.

كما ستعمل الحكومة على الانخراط الجاد، بالتعاون مع كافة المتدخلين، في تفعيل الإصلاح الجوهرى والمصيرى للتعليم، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب. وستُخصص لهذا القطاع اعتمادات تقدر بـ **45,7 مليار درهم**.

وستتم مواصلة جهود تعزيز وتحسين الخدمات الصحية، حيث سجلت الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع ارتفاعا هاما وانتقلت من **8 ملايين درهم** سنة 2008 إلى ما يزيد عن **14 مليار درهم** سنة 2016. وسيتركز الاهتمام على مواصلة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية وخاصة بناء المراكز الاستشفائية الجامعية لطنجة وأكادير والمركز الاستشفائي الجديد للرباط، وكذا مواصلة تجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية لمراكش ووجدة.

هذا، مع إيلاء أهمية خاصة لتكثيف وتنويع العرض السكني الموجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود، وتسريع تنفيذ برامج القضاء على مدن الصفيح ومعالجة السكن المهدد بالانهيار. وستُخصص لهذا القطاع اعتمادات مالية تقدر بـ **2,8 مليار درهم** باحتساب موارد صندوق التضامن للسكنى.

ووفق نفس المنظور، سيتم العمل على مواصلة وتكثيف البرامج والمشاريع الهادفة للنهوض بأوضاع المرأة والشباب والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وإدماجهم في المسيرة التنموية لبلادنا، فضلا عن مواصلة العمل لتنمية الثروات الثقافية ودعم الأنشطة الثقافية، والفنية والإبداعية بكل أصنافها.

كما ستُعطى الأولوية لتفعيل التوجيهات الملكية السامية، بتحسين وتحديث وتيسير الخدمات الإدارية الموجهة لمغاربة العالم في بلدان الإقامة وداخل أرض الوطن، وتحسين التواصل والتعامل معهم، واحترام كرامتهم وصيانة حقوقهم.

السيدان الرئيسان؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

ما من شك أن تفعيل الجهوية يشكّل مرتكزا أساسيا لتحقيق التوازن المأمول بين دينامية النمو، ودينامية الإدماج الاجتماعي والحد من الفوارق المجالية.

ومن هذا المنطلق، ستُعطى الحكومة الأولوية لتفعيل القوانين التنظيمية للجهة وباقي الجماعات الترابية. ومن أهم التدابير المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2016، إحداث صندوق التأييد الاجتماعي والتضامن بين الجهات، بالموزاة مع رصد الموارد الجبائية المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، أي **2%** من حصيللة الضريبة على الشركات،

و2% من حصيلة الضريبة على الدخل، و20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين، تُضاف إليها مخصصات مالية من الميزانية العامة تقدر بـ 2 ملايين درهم، ما يعني رصد ما يفوق 4 ملايين درهم للجهات، لضمان انطلاقها وممارستها لاختصاصاتها على الوجه المطلوب.

كما، ستركز الحكومة جهودها على التفعيل السريع للاتمركز الإداري، وتقوية آليات التعاقد مع الجهة وباقي الجماعات الترابية، بما يضمن تعزيز المقاربة المجالية والجهوية في تنزيل السياسات العمومية.

وبالموازاة مع تفعيل هذا الورش التنموي الاستراتيجي والهام، ستتم مواصلة تنزيل الدستور، والإسراع بوضع واعتماد القوانين التنظيمية والمؤسسات الدستورية، والدفع قدما بالإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية، ويتعلق الأمر بإصلاح القضاء، وصندوق المقاصة والنظام الجبائي.

السيدان الرئيسان؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

تُشكل سنة 2016 منطلقاً للشروع في تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية.

هذا المشروع الذي يعد ثمرة لتضافر جهود كل من المؤسسات التشريعية والتنفيذية لوضع الإطار التشريعي المالي القادر على مواكبة مسلسل البناء الديمقراطي والدينامية التنموية التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

وما من شك أن تفعيل هذا الإصلاح الهام سيؤسس لمرحلة جديدة في برمجة وتدبير السياسات العمومية، وإعداد وتنفيذ ومراقبة قوانين المالية، من خلال

تحسين مقروئية الميزانية وترسيخ مبادئ النجاعة وحسن الأداء والتقييم والمحاسبة. كما يمكن من اعتماد آليات حديثة في تدبير الميزانية ترقى لأحدث المعايير المعتمدة عالمياً، وخاصة البرمجة المتعددة السنوات، وتقارير حسن الأداء، وإحداث نظامي المحاسبة على أساس الاستحقاق والمحاسبة التحليلية، واعتماد آليات التعاقد.

ومن هذا المنطلق حرصت الحكومة على إعداد هذا المشروع وفقاً لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، وخاصة ما تعلق منها بإحداث **فصل جديد** يسمى **النفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية، ومراجعة هيكله جدول توازن موارد وتكاليف الدولة، بالإضافة إلى إغناء التقارير المقدمة لمجلسكم الموقرين.**

وموازاة مع الشروع في تنزيل مقتضيات هذا القانون، ستعمل الحكومة، على تثبيت الجهودات والتدابير التي تم اتخاذها خلال السنوات الماضية في إطار الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية.

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

تلكم هي المرتكزات التي انبنى على أساسها مشروع قانون المالية لسنة 2016 ، والتي من خلال تقديمها لكم تتوقع الحكومة تحقيق نمو اقتصادي في حدود **3%**، وتقليص عجز الميزانية إلى **3,5%** من الناتج الداخلي الخام، وذلك وفق توقعات تحدد **61** دولاراً كمتوسط لسعر برميل البترول، و**9,5** دراهم كمتوسط لسعر صرف الدولار مقابل الدرهم.

والحكومة عازمة على تحقيق ما حددته من أهداف في إطار المشروع المعروض على أنظاركم، من خلال تسخير كل الوسائل والإمكانات، وفي إطار التعاون

والتفاعل مع كل الفاعلين برلمانا ونقابات ومقاولات ومجالس جهوية ومحلية ومجتمع مدني.

وفي هذا الإطار، نعبر لكم عن استعدادنا للتفاعل والتجاوب مع مقترحاتكم وتسؤلاتكم وتعديلاتكم، في إطار ما أسسنا له خلال دراسة ومناقشة قوانين المالية السابقة من علاقة، مبنية على التعاون والحوار والتوافق الإيجابي وبالخصوص حول القضايا الكبرى لبلادنا.

فهدفنا جميعا هو تمكين المغرب من نموذج كفيل، ليس فقط بتحقيق طموحات المغاربة في التقدم والعيش الكريم، ولكن كذلك بتحقيق الإشعاع على المستوى الإقليمي، في وضع أصبح فيه الاستقرار أمرا غير متيسر للجميع بفعل التحولات الجيواستراتيجية الكبرى التي يعيشها عالمنا، وتعيشها منطقتنا على وجه التحديد، وشكلت بلادنا استثناء ونموذجا فريدا بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك **حفظه الله** التي زاوجت بين تعزيز الأمن الروحي للمغاربة وتوطيد النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني القائم على الوسطية والاعتدال، والنهوض بالتنمية البشرية، والتدخلات الاستباقية ويقظة القوى الأمنية في التصدي لكل مظاهر التطرف والإرهاب، وتوفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لها للقيام بعملها على أحسن وجه.

ولن يتأتى ذلك إلا بالانخراط الجدي في العمل الجماعي، من أجل مغرب الوحدة والتنمية، والمساواة في الحقوق والواجبات، وفي الاستفادة من خيرات الوطن. شكرا على حسن إصغائكم، وسأبقى مع زميلي الوزير المنتدب رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع.

والله الموفق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.